لعطا او قرينه حال نحو ويعمر رجلا ونعمر رجلان زيد ☜ الخ قوله اى كما قال نافيا للصانع قائلا لو كان هناك صانع حكيم لكان الامر بالعكس وقد رد على ابن الراوندى من قال

كم من اديب فهم قلبه ☜ مستكمل العقل مقل عديم ☜
ومن جهول مكثر ماله ☜ دكر بتقدير العزيز العليم ☜ ومن قال

نكد الادب وطيب الكاهل ☜ قد ارشد كل الى حكم كامل ☜

راسه فى بعض الحواشى ان هذا الاخير للمحقق الشريف وكون ان تكون معنى زيد ما قاله بلا ما الهمزة حالق الشعر وحالق الخير وهو من مزهر المحقق الشريف قيل الرد بمعناه الزوند وزند كتاب المرد كره الذى ظهر فى زمان فباد وابتاح الفروج فقيله انو شروان

قوله المخبر عنه باسم الاشارة اى الذى اسند اليه المخبر عنه بكما هو هو قدس سره فى الشرح واوضحه المحقق فارجع اليه الى كلتيهما قوله عطف على كمال العنايه لم يحمل عطفا على اختصاصه لان التمكن بالسامع والذى على كمال بلاغته او وطائه وادعا الظهور لا بعض شئ منها كما فى العنايه بالمسند ولا يكون من اسنايه بل بعض اسم الاشاره وسوا قصد به كمال العنايه بالمسند اليه قوله اصلا منصوب على المصدريه اى اصلا من الاصول المسائل الله انتفاء الكليه ووجه المناسبه ان الشئ اذا احترم اصله كان الكل وكذا حكمه كله راسا مبالغه فى اسنا المشار اليه بحسب الحس حتى يكون المبصر هناك لمنزله فاقد البصر فى عدم صلاحيه الخطاب بالاشاره الحسيه فسعير قصد التمكن بالانتباه فاندفع ما توهم من ان قوله اصلا مستغنى عنه قوله كما اذا كان فاقد البصر يحتمل ان يكون ما كافه والكاف للتشبيه ويحتمل ان يكون مصدريه كما اذا كان لتشبيه المفرد بالمفرد عند كون ما غير كافه وبقيد لا داعامل اى كما يقصد التمكن وقت كونه فاقد البصر وان يكون موصوله عباره عن قصد التمكن والعامل فى اذا امتد اى يحصل اذا كان وان يكون زايده واذا ظرف اى وقت كونه فاقد البصر يعنى فانه محل لقصد التمكن والله هذا اظهر والداعلم قوله وما لك ساله الواو حاليه

وزيدين اسعناف او بدل قبل او حال ولا كنى صفن الحاله بالنسبه الى المعنيين الاخرين وقد تظهر اسعناف قوله فلو ارادوه التمكن اى لمكن نفسه اى المعنى الذى اريد به بخلاف ما سبق فى وضع المضمر موضع المظهر فانه قصد تمكين ما يعنيه كما من قوله الله الصمد لم يورد العاطف بين الكلتين لكمال الاتحاد بينهما فان الثانيه كالتتمه للاولى وتوسط الضمير مع تكريره احد لغلهم بصمديته بخلاف احديته كذا قيل قوله حيث لم تقل له كون المال من هذا القبيل اذا فسر الحق الثانى بما فسر به الاول كما تدل عليه فائده اعاده المعرف معرفا واما اذا فسر بالامر والنواهى على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الكفين له حسر معنى على حده فان قيل ما الفائده فى زياده قوله وما نحن نزل مع قوله سامعا وما الحق انزلناه اجيب

قوله وهذا كالتاكيد لاحتمال الوقوع قال فى شرح المفتاح المهانه مراد بها عرفا الحاله التى تكون فى قلوب الباطرين الى الملوك والسلاطين ولذا قال مولانا وازداد تحلا الوقوع فانه ان عطل من مخاطبتهم وعلى هذا تكون قوله الخلفا مثالا لها محتجين وسطهر الفارق بينهما كل الظهور وقال المحقق الشريف فى شرح المفتاح اذا حال الوقوع اذا لم يكن له خوف وارد احداله وربما ان كان له خوف وارد ان زياده وعلى هذا لا تكون قول الخلفا مثالا لها محتجين بل يحتمل ان تكون لاحتمال الوقوع وان تكون لتمسه المهانه وهذا معنى كونه مثالا لهما وبينهما تقارب لكنه دون الاول وعلى كل يقدر ظهر وجه عطف سريته بالواو دون او قوله لدلالته على ان الخ فيه ان الدلاله على الذات موجوده فى المضمر قوله لم يقل لم يحتمل ان يريد انه لم يقل انا العاصى على ان يكون العاصى دلا على مذهب من يجوزه كما صرح به فى الشرح ويحتمل ان يريد انه لم يقل انا العبد وقد ذكر الوجهين فى شرحه للمفتاح قوله هذا الخ ظاهر ما سبق من كلام المصنف ان يكون اشاره الى وضع المظهر موضع المضمر دون اشاره بقوله هذا القدر الى ما يكون اسما ظاهرا وضع موضع ضمير الغائب او ضمير المتكلم فانه لم يسبق عبر هما وحسر فلو جرى الكلام على